تدريب السكان على زراعة الزعفران والوردة الشامية وصناعات يدوية

الأمانة السورية للتنمية توقع اتفاقية مع «أكساد» لإيجاد حلول مستدامة لتحديات التنمية الزراعية

العبيد: ستشكل رافعة استثمارية للموارد البشرية والطبيعية

الإلشي: سيكون لها أثر كبير على المناطق الزراعية

محمود الصالح
تصوير مصطفى سالم

وقعت الأمانة السورية للتنمية أمس اتفاقية إطارية مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد»، وذلك في إطار حرصها على بناء شراكات إستراتيجية مع المنظمات الوطنية والعربية والدولية بهدف إيجاد حلول مستدامة لتحديات التنمية الزراعية، وتسعى الأمانة في هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية في المجال الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني)، حيث سيتم تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة المدرجة ضمن هذه الاتفاقية في المحافظات السورية المستهدفة ضمن الخطط التنموية للأمانة السورية للتنمية التي تعمل يداً بيد مع الأفراد والمجتمعات المحلية لبناء مجتمعات محلية حية وقوية.

وتؤسس هذه الاتفاقية الإطارية مع مركز «أكساد» باعتباره منظمة عربية متخصصة بتحقيق تنمية زراعية مستدامة لشبكة من الإمكانات الفنية والتقنيات الجديدة والخبرات الجماعية التي تجعل للمشاريع الفردية نتائج أفضل، وتساعد في تحديد أطر التعاون والتنسيق بين الطرفين بالمشاركة مع المجتمعات المحلية لتخطيط وتنفيذ ودعم البرامج والمشاريع والأنشطة والمبادرات الإستراتيجية والدراسات التي تساهم في تطوير الواقع الزراعي في سورية بشقيه النباتي والحيواني.

وبموجب الاتفاقية سيتم تقديم الاستشارات الفنية والعلمية والإدارية ووضع وتطوير خطط تنفيذية سنوية متضمنة أهداف ومؤشرات الأداء، وبناء قدرات أفراد المجتمع المحلي من خلال تدريبات متخصصة، إضافة إلى إعداد خطة عمل سنوية لزراعة النباتات «العطرية والطبية والعلفية والأشجار المثمرة... وغيرها، والقيام بالدراسات والتحاليل التي تدعم توزع خريطة زراعة تلك النباتات في المناطق المستهدفة بما فيها الوقوف على واقع الاحتياج المائي واستبدال المنتج المستورد بما يدعم الخطط الرسمية، إلى جانب تزويد المزارعين بالخبرة العلمية والفنية وخاصة في المناطق المتضررة من حرائق ٢٠٢٠.

وخلال واحد وعشرين عاماً من الخبرة في مجال تنمية المجتمع تسعى الأمانة السورية للتنمية إلى تعزيز شراكاتها مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية المتخصصة، وأصحاب الخبرة من أجل تحقيق أهدافها في التنمية المستدامة بالتعاون مع المجتمعات المحلية التي تعمل ضمنها من خلال تعزيز وتطوير المبادرات والطاقات الكامنة لدى هؤلاء الأفراد والمجتمعات، وبناء مجتمعات محلية حية وقوية، وتقديم مفاتيح أساسية لمجابهة تحديات الحياة وتغيراتها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» نصر الدين العبيد، أن الهدف من هذه الاتفاقية هو تعزيز التعاون العلمي والبحثي والتنموي وتبادل الخبرات والمعلومات لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد في سورية في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ووضع الإستراتيجيات والخطط التنموية لتنفيذ الأنشطة المتنوعة والمشاريع المشتركة بين الجانبين.

وأكد المدير العام اعتزاز المركز كبيت للخبرة العربية بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية التي تواكب بكل جدية النجاحات والمتغيرات المتسارعة في المجتمع السوري، وتعمل بكل مهنية وحرفية وخبرة نادرة مع الأفراد والمجتمعات المحلية لمواجهة تحديات التنمية بحلول مستدامة من خلال دعم وتشجيع المشاريع التنموية المعتمدة على الذات وتعزيز الطاقات الكامنة وبناء مجتمع قوي.

وأعرب العبيد عن يقينه بأن هذه الاتفاقية ستكون خريطة طريق واضحة المعالم لتعزيز التعاون، وستشكل رافعة استثمارية للموارد البشرية والطبيعية، ومثالاً يحتذى به، وهي تتويج للاتفاقيات العديدة التي أبرمها المركز مع مختلف الوزارات في سورية، مضيفاً: توصلنا لها بعد مباحثات طويلة بيننا وبين الأمانة السورية للتنمية، ونأمل أن تنبثق من هذه الاتفاقية مشاريع تنموية في قطاع الزراعة وتوفير البذور لتعزيز صمود السكان المحليين وبناء قدراتهم وتحسين دخلهم وعلى رأس هذه المشاريع ستكون هناك مشاريع صغيرة ومشاريع متناهية الصغر، وسيتم حشد كل الطاقات العربية والدولية وتوفير التمويل لهذه المشاريع، وسنبدأ مباشرة بتنفيذ تلك المشاريع من خلال تشكيل لجان إشراف على التنفيذ للمشاريع المهمة في كل المحافظات، وسيتم فوراً العمل على تدريب السكان للقيام بتنفيذ مشاريع الصناعات اليدوية والزعفران والوردة الشامية، حيث دعم المركز هذه الزراعة الأولى في دريكيش والثانية في قلعة المهالبة، إضافة إلى القيام بتوفير تحليل التربة وتأمين الأعلاف ودعم الفلاحين بكل ما يحتاجونه ليستقروا في مناطقهم، ودعم المناطق التي تعرضت للحرائق مؤخراً.

الرئيس التنفيذي للأمانة السورية للتنمية شادي الإلشي قال: تعتمد الأمانة السورية للتنمية على نهج التشاركية مع الجهات الرسمية والمنظمات الوطنية والعربية والدولية، وتعمل على أن تكون البوصلة المحددة لعملها المجتمع والأفراد، والتي تعتبر شريكاً للأمانة السورية للتنمية في التخطيط والتنفيذ والتقييم، مبيناً أن الأمانة تؤمن بأن العملية التنموية لا تتحقق إلا من خلال هذه التشاركية، وقال: اليوم نتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» كمنظمة عربية عريقة ومختصة في مجال الزراعة، ونتمنى أن يتطور هذا التعاون لتطوير القطاع الزراعي بالتعاون مع الأفراد، وسيكون له أثر كبير على المناطق الزراعية في ظل مشاركة فعالة من الناس في مراحل العمل، وبفضل الخبرات والفهم المشترك لاستثمار الإمكانات الفنية والإنتاجية للوصول بالمشاريع الفردية والجماعية إلى تحقيق نتائج ملموسة.

رياض الأطفال لميسوري الحال فقط

ارتفاع أقساط رياض الأطفال يرهق الأهالي

السويداء - عبير صيموعة

فوجئ الكثيرين من الأهالي على ساحة المحافظة من ارتفاع الأقساط الشهرية لرياض الأطفال للعام الدراسي الحالي، حيث أكد من تواصلوا مع «الوطن» أنهم عند مراجعتهم القائمين على إداراتها لتسجيل أبنائهم علموا بارتفاع الأسعار إلى الضعف وبعضها إلى ضعفي المبلغ الذي تم دفعه في العام السابق.

وأشاروا إلى أن قيمة التسجيل بدأت بـ١٥٠ ألفاً ووصل بعضها إلى ٢٥٠ ألف ليرة، على حين تجاوزت قيمة قسط التسجيل الـ٣٥٠ ألفاً لدى بعض الرياض الأخرى بحسب تجهيزاتها بناء على قرار وزارة التربية والتعليم، مؤكدين العزوف عن تسجيل أبنائهم لدى هذه الروضات لعدم توافقها بالمطلق مع مستوى الدخل، وخاصة أن تكاليف التسجيل السنوية ستتجاوز تلك الأرقام في حال تمت إضافة تكاليف النقل التي ارتفعت جراء ارتفاع أسعار المحروقات

وأضاف الأهالي: إن القسط المذكور ليس ثابتاً، بل هو متغير من روضة لأخرى، فضلاً عن وجود دفعة أولى للتسجيل يجب دفعها من قبلهم تصل إلى نحو ٢٠٠ ألف ليرة بذريعة شراء اللباس المدرسي والقرطاسية والكتب المدرسية للأطفال، مؤكدين أن قرار الوزارة الذي راعى أصحاب الرياض لم يراعِ أبداً الوضع الاقتصادي للأهالي والظروف المعيشية الضيقة التي ستجعل عملية تسجيل الأطفال ضمن الرياض الخاصة حكراً على الميسورين فقط.

ارتفاع الأقساط برره أصحاب بعض الرياض الخاصة التي تم التواصل معها أن مطالبتهم الوزارة برفع أقساط التسجيل إنما يعود إلى رفع أجور النقل من أصحاب وسائل النقل المتعاقدين مع الروضات، والتي وصلت إلى أكثر من مليون ليرة شهرياً، إضافة لارتفاع أسعار الكتب المدرسية الخاصة بالرياض والقرطاسية واللباس المدرسي وأجور المدرسين.

بدوره رئيس دائرة التعليم الخاص في مديرية تربية السويداء طارق الصفدي أوضح لـ«الوطن» أن ارتفاع الأقساط كان بناء على قرار وزارة التربية والتعليم الذي جاء على خلفية مطالب أصحاب الرياض برفع الأقساط السنوية في ظل الظروف الراهنة جراء ارتفاع مستلزمات العملية الدراسية وأجور الخدمات وزيادة أسعار المحروقات والرواتب وأجور النقل، حيث جرى تحديد القسط بحسب تصنيف كل منها حسب الخدمات المقدمة والمحددة بنقاط معينة.

وأشار إلى أن الرياض في السويداء وبالمجمل تتقاضى أقل من التسعيرة التي جاءت ضمن قرار الوزارة وذلك لضمان استمرار عملها ولمراعاة ظروف الأهالي حيث عجز كثيرون منهم عن دفع الأقساط رغم تخفيضها عن التسعيرة المقررة.

مرض نقص الأدوية في المشافي!!

معاون وزير التعليم لـ«الوطن»: الاحتياجات بدأت تصل بشكل تدريجي.. ويمكن للمشفى شراء ٥ بالمئة مما يلزمها مباشرة

«شكوى المواطن» وتفعيل مجالس الإدارة ضمن اجتماع للوزير مع المشافي

فادي بك الشريف

يشهد العديد من المشافي الجامعية نقصاً واضحاً بمستلزماتها الطبية وبعض الزمر الدوائية حتى طال الأمر التحاليل المخبرية ما دفع بالمرضى لتأمينها من خارج هذه المشافي على الرغم من التأكيدات المستمرة على رفع المشافي لاحتياجاتها من المواد والمستلزمات، إلا أن الأمر في ملعب وزارة الصحة المسؤولة عن تأمين المستلزمات الطبية والأدوية بالنسبة لمشافيها ومختلف مشافي الدولة، لكن هناك تأثير للعقوبات والحصار وتأخر تنفيذ العقود.

النقص بالمواد طال مختلف المشافي الجامعية وشمل المواساة وجراحة القلب والأطفال والتوليد والبيروني والأسد الجامعي، مع وجود اختلاف بين كل مشفى وآخر عن طبيعة المواد التي تنقصها، مع تأكيد التعليم العالي على متابعة واقع المشافي من جميع الجوانب كان آخرها ترؤس الوزير لاجتماع ضم مديري المشافي الجامعية بحث خلاله واقع المنظومة الصحية بحضور معاونته فادية ديب، ورئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان، وعمداء كليات الطب في جامعتي دمشق وتشرين.

«الوطن» تابعت ملف المستلزمات والأدوية مع معاون وزير التعليم العالي للشؤون الطبية فادية ديب، لتتحدث بشفافية عن وجود نقص في عدد من المشافي، لكن وبحسب تأكيدها بدأت تصل احتياجات المشافي الجامعية بشكل تدريجي، معتبرة أن هذا الأمر يخص الاستجرار المركزي لجزء كبير من المواد والمستلزمات التي تحتاجها المشافي.

وأضافت: هناك نسبة ٥ بالمئة يمكن لمدير المشفى في حال تأخر ورود هذه الاحتياجات عن وقتها المخصص، شراؤها بعد موافقة وزيري الصحة والتعليم العالي وذلك لتلبية الحاجات الضرورية ريثما يتم تنفيذ العقد، وهناك موافقة على هذا الأمر بالسرعة الممكنة، مضيفة: لكن إجراءات التعاقد تتعلق بوزارة الصحة.

وتابعت: قد يحصل نقص بالشبكات بالنسبة لمشفيي جراحة القلب والأسد الجامعي، كما هناك نقص ببعض الزمر الدوائية وبعض الكفوف الجراحية، مضيفة: هناك سبب لوجود نقص ببعض المواد والمستلزمات، لكن بدأت الاحتياجات تصل وتزود المستودعات بالمواد اللازمة، منوهة بوجود تحسن دون أن تخفي بعض النقص، وعلى حد تعبيرها الأمر أفضل بكثير من العام الماضي.

ولفتت ديب إلى وجود تراجع بنسبة نقص المواد، مبينة وصول كميات من أدوية التخدير ومستلزمات التعقيم.

وأضافت: هناك تحسن فيما يخص الجرعات الكيماوية، التي «تقدم مجاناً»، وتصل عبر مؤسسة التجارة الخارجية، مشيرة إلى أن هناك دعماً مقدماً من بعض المنظمات الدولية بتأمين أدوية سرطانية للعلاج، علماً أن لكل مريض ملفاً خاصاً به.

ولم تنف ديب وجود نقص ببعض الجرعات النوعية لحالات ورمية خاصة، لكن الجرعات الاعتيادية الأكثر شيوعاً متوافرة، ويتم رفع أي احتياج من المشفى لتأمين مختلف الاحتياجات والمستلزمات.

وبينت معاون وزير التعليم أنه تم التأكيد على مديري المشافي بضرورة تأمين كل المستلزمات الخاصة بالإسعاف وذلك قدر الإمكان، علماً أن مديري المشافي ينظمون الاستهلاك لتلبية الاحتياجات وفق الإمكانيات المتوافرة، كاشفة أن المشافي رفعت جميع احتياجاتها إلى التعليم العالي ومنه إلى الصحة عن هذا العام.

وللحديث عن اجتماع الوزير مع مديري المشافي، تمت مناقشة العديد من القضايا أهمها ربط المواطن مع المشفى من خلال تفعيل خدمة (شكوى المواطن) عبر الاتصال مع مكتب معاون الوزير لشؤون المشافي أو إرسال رسائل نصية لأرقام محددة ومعالجتها مع مدراء المشافي.

وبينت ديب ضرورة تفعيل مجالس الإدارة في المشافي، من خلال وضع إستراتيجية عامة للمشفى والرؤية المستقبلية لتطوير أداء العمل والتجهيزات، مع رصد أداء المشفى، بالإضافة إلى وجود توجيه بالتعاقد مع الأطباء الاختصاصين بما فيه تبسيط الإجراءات، بحيث تكون هناك داتا كاملة عن كل طبيب، والتشديد على موضوع النظافة والتعقيم وتفعيل دور لجان الإشراف عليها.. إلخ.

وشددت ديب على وضع دفاتر الشروط بالمشافي من قبل لجان تخصصية، بحيث تكون العقود مدروسة وتحقق الأهداف والغاية اللازمة من التعاقد لتلبية احتياجات المشفى، مع التأكيد على المشافي بضرورة رفع احتياجاتها من المواد بشكل دوري.

كما تمت الإشارة إلى الدعم الذي توليه الحكومة للقطاع الصحي بشكل عام، والاهتمام بالمواطنين وتقديم جميع الخدمات الطبية وتبسيط الإجراءات لهم، مع ضرورة الإشراف المباشر من مديري المشافي على كل الكوادر الطبية والإدارية العاملة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقصرين، وضرورة بذل المزيد من الجهود للرفع من مستوى الخدمات المقدمة في المستشفى وفق الإمكانيات المتاحة.

كما تم التأكيد على دور طلبة الدراسات العليا من الناحية التعليمية وضرورة وجود الطبيب الأستاذ، والحالة التعليمية للطبيب الممارس، بما فيه الوقوف على كافة الصعوبات في المشافي وإيجاد الحلول لها ومعالجتها وبما يخدم المواطنين «المرضى» والمنظومة التعليمية بشكل عام.

بدورها أكدت رئيس اتحاد الطلبة ضرورة توصيف عمل المشافي لكونها تقوم بعمل خدمي وتعليمي، ودعمها بالمواد الإسعافية الضرورية والعمل على تذليل صعوبات استجرار الأدوية واحتياجات المشافي، لافتة إلى أهمية التعاون والتكاتف بين المشافي التعليمية الأمر الذي يعود بالفائدة على المواطنين من حيث تقديم الخدمات الطبية الجيدة وتسيير معاملاتهم بالشكل المطلوب.

سيارات إسعاف خاصة تطالب بمهمات لنقل المرضى من الحسكة.. و«الصحة» ترد: من غير الممكن منحها

الحسكة - دحام السلطان

الظرف القاهر المرتبط ببعد المسافة البرية لمحافظة الحسكة عن العاصمة دمشق، كان واحداً من أبرز السلبيات التراكمية، التي ظهرت مع فترة بدء الحرب على سورية، والتي ارتبطت بحال المواطنين بالمحافظة من طالبي العلاج الطبي في مشافي العاصمة، نظراً لقصور اليد وقلة حيلة الحالة الطبية، لأن تكون مشافي الحسكة بالشكل المناسب والمضمون وعلى مستوى واحد في ماهية تقديم الخدمة العلاجية للمواطن كما ينبغي، لظروف لها خصوصيتها من خلال معيار التوازن إذا ما قيس بين محافظة نامية ومحافظة كدمشق العاصمة في البلاد؟

المرضى بالمحافظة ونظراً لارتفاع أجور الطيران الذي يربط المحافظة بالعاصمة هذا من ناحية، وعدم توافره في كل الأوقات من ناحية أخرى، اضطروا مرغمين إلى اللجوء لسيارات الإسعاف في القطاع الخاص، لعدم توافر الحكومية منها لدى مديرية الصحة المخولة بالسفر ونقل المرضى إلى مشافي العاصمة للطبابة وتلقي العلاج، واقتصار وجود عدد قليل من السيارات الإسعافية في مشفى خاص واحد فقط، التي بدورها لا يمكنها تغطية جميع الحالات الإسعافية ونقلها من الحسكة إلى العاصمة، الأمر الذي فتح الطريق أمام القطاع الخاص المأجور لنقل المرضى، الذي بدوره هو الآخر اصطدم بعوائق تفوق إمكاناته، ونتيجة للشكاوى التي طرقت باب «الوطن» من المواطنين أنفسهم لحل هذه المشكلة بأن تكون الرعاية الحكومية الرسمية هي الفيصل في هذا الجانب بتزويد تلك السيارات بالمهام الرسمية لتسهيل أمورها على المعابر والحواجز التي تربط الحسكة بالمركز.

في السياق ذاته أكد عدد من مالكي سيارات الإسعاف الخاصة، أن سياراتهم التي تقوم بنقل المرضى من الحسكة إلى جميع المحافظات وبالعكس، هي مجهزة بكامل مستلزمات العناية الطبية، من منافس طبية وأوكسجين وأجهزة سحب مفرزات وسواها من أجهزة طبية إسعافية، ولا مشكلة لديها سوى الحصول على المهمة الطبية من مديرية الصحة لتسهيل أمر مرورهم على المعابر والحواجز، علماً أنهم وحسب قولهم راجعوا جميع المشافي الخاصة للحصول على مهام منها ولكن من دون جدوى وتم رفض طلبهم، مؤكدين تحملهم للمسؤولية كاملة فيما يخص نقل المرضى للطبابة فقط، ومطالبين «الصحة» بالكشف على سياراتهم وبيان مستوى أدائها وتجهيزها المخصص لهذا الغرض.

بدوره مدير صحة الحسكة الدكتور عيسى خلف، بين أنه لا يمكن إعطاء مهام رسمية لسيارات القطاع الخاص إطلاقاً، إن لم تكن مرتبطة ارتباطاً رسمياً بالعمل الطبي الخدمي مع مشافي القطاع الخاص، التي يحق لكل مشفى منها أن تكون له سيارات خاصة حسب قوانين وأنظمة التراخيص الممنوحة لها، مضيفاً: لا يوجد قانون معمول به في مديرية الصحة يخول المديرية منح مهام رسمية لتلك السيارات، التي ليس لها ارتباط طبي قانوني ورسمي يخولها العمل مع مؤسسة طبية معترف بها، وبالتالي لا يمكن منح الموافقات لها وفقاً ذلك.